مقدمـة

بقلم : المستشار طارق البشرى

(١)

يعتبر موضوع هذا الكتاب، من الموضوعات القلقة التى يصعب أن يستقر النظر فى شأنها على يقين ثابت، ألا وهو موضوع العلاقة بين السلطة والرأى العام، فالعلاقة بين هذين الطرفين هى علاقة وجود، لا يقوم أى منهما بغير الآخر، ولكنها دائمًا علاقة حرجة لا تثبت أبدًا على ميزان معتدل. وهما دائمًا بين دافع ومدافع؛ لذلك أسميتهما «طرفين» ولم أسمهما جانبين أو وجهين؛ لأن وصف المدافعة غالب على العلاقة بينهما، ولم أسمهما خصمين؛ لأنهما متساندان دائمًا لا يستغنى أحدهما عن الآخر، والرأى العام هو تعبير عن جماعة، ولا بد للجماعة من سلطة تنبثق منها وتحميها، والسلطة بغير ارتكازها على جماعة تصير كالهشيم.

والموضوع من عنوانه يبدو هادئًا وفنيًا وأكاديميًا بعيدًا عن سخونة الحركة وصخبها، ولكن ما إن يقترب القارئ من محتويات فصوله حتى يشعر بصهد النار، ثم يرى أجيجها؛ ذلك أن اصطكاك السلطة بالرأى العام واضطراب العلاقات بينهما هى أمور يندر ألا تحدث، بل لعل العلاقات بين الطرفين تجرى حسب مألوف عادتها بطريق الاحتكاك والاضطراب.

ونحن فى حياتنا اليومية المعيشة دائمًا ما نلحظه عند ظهور أية مشكلة أو أزمة أو شبه أزمة فى حياتنا السياسية والاجتماعية، والتاريخ عندما يركز وقائعه ومشاهده ويعلو قليلاً فوق رتابة الأحداث اليومية الجارية، إنما يصوغ تسلسله من وقائع هذا الاصطكاك، والاصطكاك غالبًا ما يولد الشرر، ثم يأتى الاشتعال حسب نوع الوقود القريب.

والقارئ كلما تابع جوانب الدراسة لهذا الموضوع فى هذا الكتاب، قل ارتياحه واطمئنانه إلى أن العلاقة بين السلطة والرأى العام هى علاقات مستقرة، وقل ارتياحه إلى

أن حدود كلّ من الطرفين حدود واضحة أو أنها تحتمل الثبات، وهذا أمر نجحت الدراسة التى بين أيدينا فى نقله إلى القارئ وتثقيفه به، ووجه النجاح لهذه الدراسة فى هذا الشأن أن هذا الذى تكشفه للقارئ من عدم الاستقرار وعدم التحديد وعدم الثبات هو الأمر الواقع والشأن الحادث.

والقارئ للدراسة من جانب ثان يخرج منها أحد بصرًا وأذكى عقلاً فى فهم أوضاع هذه العلاقة بين السلطة والرأى العام؛ لأن الدراسة تتناول بالكشف والتحليل ما يمكن أن نسميه «كيفيات» التعامل بين الطرفين، أى أدوات هذا التعامل وآلياته وهنا نلحظ دقة البحث ووضوح بصيرة الباحث الدكتور حامد عبد الماجد، وهنا أيضًا نجد سيطرة الباحث على أدوات بحثه وشمول منهجيته وعمق تبصره، كما نلحظ قدرة الباحث على استدعاء الأمثلة من التاريخ المعاصر؛ ليوضح لقارئه كيفية إعمال مناهج البحث والدراسة. كما نلحظ قدرته التعليمية والتدريبية لقرائه ولطلبته عندما يعرض لهم أدوات البحث وطرائقه؛ فى الموضوع؛ ليصوغ منهم أناسًا قادرين على التحليل والفهم المنهجى لظواهره المختلفة.

* * *

(٢)

والرأى العام مفهومه مرن وغير منضبط وغير محدد المعالم تحديدًا واضحًا وثابتًا، وشأنه فى ذلك شأن عدد من المفاهيم السياسية والاجتماعية، يتعامل معها العلماء والمفكرون بغير ضبط كامل لمفاداتها، مثل تعبير «النخبة» أو التعبير الفقهى الإسلامى «أهل الحل والعقد» أو «أولى الأمر»، ومثل تعبير «الأعيان» الذى كان يُستخدم كثيرًا منذ جيلَيْن أو ثلاثة، وتعبير «الأراخنه» الذى نقرؤه فى كتب التاريخ القبطى عن الكنيسة القبطية.

وسنجد اتفاقًا قليلاً بين العلماء فى السياسة والاجتماع وعلم النفس الاجتماعى على المعنى المحدد لعبارة الرأى العام، كما أننا كلما حاولنا أن نتجه إلى الضبط والتحديد زاد حجم الاعتراضات والتحفظات، وكثر عدد التنوع فى وجوه الاعتراض والتحفظ؛ لأن العبارة تشير بطبيعتها إلى رجراج؛ لذلك يكون أقصى الإيضاح والتبيين أن يتضمن التعريف بالظاهرة غير القابلة للتحديد أو الظاهرة الرجراجة المتغيرة الحدود، أن يكون التعريف بها مما يعكس هذا الوصف الذى يعتبر جزءًا من طبيعتها، فيرد التعريف غاية فى المرونة ومفسحًا لما هى عليه من كثرة تغيير، أو من اتساع وجوه التداخل بينها وبين غيرها، فلا يظهر الأسود من الأبيض بقدر ما تتداخل درجات الرماديات.

وقد يمكن القول بأن الرأى العام يشير إلى الموقف الفكرى أو المعرفى من ظواهر قائمة أو أحداث جارية تتعلق بالأوضاع العامة، وهو بحسبان «عموميته» إنما يتعلق بجماعة يشيع بينها هذا الموقف الفكرى أو المعرفى، ومن هنا يدخلنا مفهوم «الرأى العام» إلى مفهوم «الجماعة»، وهو من ذات الجنس من حيث المرونة والقابلية للتنوع والتغيير، ومن حيث اتساع وجوه التداخل بين كل جماعة وغيرها، حتى أنه يندر الوجود النقى الخالص، ويعظم حجم الوجود المختلط، بدرجات التداخل والتنوع المختلفة.

وإن مفهوم الجماعة يشير فى ظنّ إلى مجموع من البشر يتحدد فى الإدراك الإنسانى على وفق تصنيف معين، ويقوم هذا التصنيف على وصف يلحق بالمجموع ويصدق عليه ويميزه عن غيره من الجماعات الأخرى. والجماعة بهذا المعنى هى تكوين ثقافى؛ لأنها تقوم على أساس إدراك بشرى بأن وصفًا معينًا يشترك به الفرد مع أفراد آخرين، فيشكل رابطة بين من يتصفون بهذا الوصف، وبطبيعة الحال فليس كل وصف مشترك بين أفراد يشكل رابطة انتماء جماعى بينهم ؛ لأن من الأوصاف ما لا يراه ذووه وصفًا ذا دلالة مُنتجة ومؤثرة فى شئون حياتهم وأنشطتهم الاجتماعية، فلا يعولون على مثل هذه الأوصاف، ومن الأوصاف ما يرى ذووه أن له أهمية تقتضى الاندراج بموجبه فى جماعة من يعلق بهم هذا الوصف، ومن ثم يقوم بينهم "إدراك" بالانتماء المشترك لجماعة تُصنّف وفقًا لهذا الوصف.

ومن هنا تتعدد الجماعات بتعدد وجوه الانتماء المُعتَبرة وفقًا للأوصاف الجامعة التى رأى ذووها الاعتبار بما تنتجه من أثر يتصل بمصالحهم، وأقصد بالمصالح المعنى الذى يتبناه أبو إسحاق الشاطبى فى «موافقاته»، وهو معنى لا يدخل فى حسابه اللذائذ الحسية، ولا يقتصر على المنافع المادية جلبًا لها ودفعًا لمضارها، ولكنه يدخل فى ذلك التكوينات المعنوية، بل يضع هذه التكوينات على رأس المصالح، ويجعل حفظها هو الأولى.

وباعتبار اختلاف معايير التصنيف، سواء كانت ثقافية فكرية عقيدية يدخل فيها الدين والمذهب الدينى والتشكيل الثقافى، أو كانت إقليمية جغرافية يدخل فيها القطر والمدينة والمحافظة والحى السكنى، أو كانت نسبية قرابية يدخل فيها القبيلة والعشيرة والأسرة، أو كانت مهنية يدخل فيها المهنة والحرفة ونوع العمل والوظائف، أو غير ذلك من وجوه المعايير الاجتماعية السياسية الثقافية، أقول إنه باختلاف هذه المعايير تتعدد الجماعات وتتداخل مكوناتها من الأفراد؛ لأن أوصاف الناس تتداخل وتتعدد باختلاف معايير التصنيف وتعددها وتنوعها.

وكل ذلك له وجه اتصال بالرأى العام؛ لأن عمومية الرأى كما سبقت الإشارة تعنى شيوع الرأى فى جماعة وتأثيره فى موقفها وفى سلوكها العام؛ ولذلك فإن ما يرد على الجماعة من خصائص التعدد والتنوع والتداخل والتدرج بين العموم والخصوص، كل ذلك يؤثر فى الرأى العام من حيث احتمالات التعدد والتنوع والتداخل، وذلك حسب نوعية المسألة المثارة ومبلغ اتصالها بالجماعة المعنية وأثرها فيها، ومن هنا نجد أنفسنا أمام أمواج وأمواج، فثمة تعدد لجوانب الرأى العام حسب الجماعات وحسب نوع القضايا المثارة أوحسب تفاعل القضايا مع كل نوعية لجماعة معينة.

* * *

(٣)

والسلطة هى من يملك الإنفاذ الجبرى لأقوالها على الغير، وامتلاك هذا الأمر يفيد معنيين أن له شرعية هذا الإنفاذ، بمعنى أن له ولاية متعدية فى إنفاذ قوله على الآخرين، والشرعية هنا تفيد أن مكنة هذا الإنفاذ إنما تستند إلى مرجعية فكرية ذات تقبل لدى الكافة، وأنها مشمولة برضائهم العام، والمعنى الثانى للامتلاك هو حيازة الوسائل المادية التى تمكن فى الواقع من فرض هذا القول على الآخرين وإمضائه، ذلك أن الإنفاذ الجبرى فى كل حالة مخصوصة لا يكون بموجب المشيئة الذاتية لمن ينفذ عليه القول، وإلا ما كان يسمى جبريًا؛ ولذلك قيل إن الدولة هى من يحتكر وسائل العنف المشروع.

هذه الشرعية، هى ما يفرق بين الحق والباطل أو بين الصحيح والفاسد فى التصرفات، أى بين القاضى الحاكم بالإعدام وبين المجرم القاتل عدوانًا، وهى ما يفرق بين جابى الضريبة والمغتصب أو بين الحاكم وبين زعيم العصابة، ومن هنا تتبين الدرجة القصوى لأهميتها، ومن هنا تتبين أيضًا وجوه التداخل بين «السلطة» وبين «الرأى العام»، ذلك أن الرأى العام تعبير ثقافى للجماعة المعينة، أو لجماعة ما أو لجماعات متعددة فى المجتمع، وحصيلة هذا الرأى العام تفيد موقفًا جماعيًا تجاه أمر من الأمور، والسلطة تحتاج إلى الشرعية وهى ماء الحياة بالنسبة لها، وفيها الفيصل بين أن تكون «سلطة» أو لا تكون إلا تسلطًا وعدوانًا.

لذلك فإن السلطة تحتاج دائمًا إلى فكر، وإلى بث وجهات نظر، وإلى دعم مرجعيات ثقافية وإلى شرح مواقف وسياسات وتفسيرها أو تبريرها؛ لتستبقى لها نفوذًا معنويًا لدى الجماعة المخاطبة بأقوالها والمتأثرة بأفعالها والمستحثة على الاستجابة لما تريد السلطة إمضاءه، ولتستبقى القدر المناسب لتقبل الجماعة لها والامتثال لأوامرها، وبغير هذا القدر

المطلوب من الاستبقاء للنفوذ المعنوى، لا تلبث السلطة أن تنخلع فى العاجل أو فى الآجل؛ لأنه لا توجد سلطة تبقى بموجب القوة المادية وحدها نافذة الأمر على جماعتها، وفقدان المرجعية الشرعية لها إما أن يقيم الجماعة عليها فتسقطها، أو أن يشيع التآكل فى منابتها فتنفصل عن الجماعة وتنقطع خيوط الاستجابة لها بما يخلخل من خاصة الضبط اللازمة للسلطة، فتتغير من داخلها بعمليات إصلاح ذاتى، ولكنه يكون إصلاحًا هيكليًا يعيد إقامتها من جديد على نسق مغاير ومعمار مختلف.

من هنا تبدو جوانب من هذه العلاقة المعضلة بين السلطة والرأى العام، وهى العلاقة التى ندب الدكتور حامد عبد الماجد نفسه للعكوف على دراستها سنين عددًا بهمة شاب وبعمق مثقف وبأمانة مؤمن يخشى الله ـ سبحانه ـ.

وقد أضاء الكثير من جوانب هذه المسألة، وحلل مشاكلها وأساليب تفاعلها، وترد دراساته التطبيقية فى مجال فحص هذه العلاقة على المستويين: مستوى أثر الرأى العام فى السلطة بما يغير من مواقفها، أو بما يعدل من هيئتها، أو بما يزيحها الكلية كما حدث فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، كما ترد بالوجه الآخر وهو كيفية تأثير السلطة فى الرأى العام جذبًا له إليها أو تحييدًا له عن طريقها.

وقد كنت أود فى بيان أساليب التحييد رصد ما تقوم به السلطة فى تطبيقات تاريخية وسياسية عديدة ندركها بالمعايشة والمشاهدة، من التواصى على السرية فى تصرفات معينة لا تذكر جهارًا وإن بدت آثارها تباعًا، والفصل بين الفعل والقول بما يفيد تحبيذ ما تقوم السلطة بعدم فعله أو تزكية ما تقوم بضده، ثم إثارة القضايا الفرعية الفارقة بين جماعات الرأى العام؛ لينشغل بها الإدراك الجماعى عما تقوم به السلطة أحيانًا من أفعال وتصرفات تُقدر سلفًا أنها تثير السخط أو تتنافى مع قناعات الجماعات المشكلة للرأى العام، وكذلك ما تقوم به من عرقلة الحركات الجماعية فى مؤسساتها الجماعية؛ لئلا يتبلور رأى عام يصعب على السلطة سلوكها، ولعل ذلك يكون موضعًا لدراسة أخرى يكرسها لهذا الأمر..

إن الدراسة التى بين أيدينا هى من الدراسات المهمة التى تمكن القارئ من فهم ما يدور حوله من وقائع الجدل والصراع وأساليب إدارة هذه الشئون وحالات استخدام الأساليب المختلفة فى إدارة الحياة الفكرية فى المجتمع. نفع الله بها وبصاحبها. والحمد لله.

طـارق البشرى

الجيزة ـ ٢٠٠٣

مقدمـــة المؤلف

تُثار التساؤلات منذ بداية الخليقة ومولد البشرية ـ بأشكال وصور مختلفة ـ عن ماهية ظاهرة الرأى العام، وطبيعتها، و مكوناتها، ومظاهرها المختلفة، وكيف يمكن للرأى الفردى أن يكون عامًا ومن ثم يتحول إلى ظاهرة سياسية ؟ وما دور الرأى الخاص فى صناعة الرأى العام وتشكيله؟ وهل هناك احتمال بأن يكون الرأى العام ليس إلا رأيًا خاصًا بفئات معينة حاكمة أو ذات مصالح معينة تمَّ تعميمه ـ بوسائل مختلفة ـ حتى أصبح عامًا وضاغطًا ؟ وما وزن السلطة الحاكمة وطبيعة أدوارها فى صناعة الرأى العام المجتمعى فى إطار علاقة الدولة بالمجتمع الأهلى فى مختلف النماذج الحضارية التى عرفها تاريخ البشرية حتى الوقت الراهن ؟؟

وإذا كان مفهوم الرأى العام وليد أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر فإن ظاهرة الرأى العام تعد أقدم وجودًا من المفهوم ذاته ـ وليست وليدة عصر الإنتاج الكبير والاستهلاك الوفير والتقدم الاتصالى كما يذهب البعض ـ فقد ترددت مظاهر التعبير المختلفة الدالة على وجود ظاهرة الرأى العام ـ حتى وإن كانت ممارستها كامنة أو محاصرة ـ فى مختلف النماذج الحضارية التى عرفها تاريخ البشرية القديم والوسيط، وتردد الحديث عنها بإسهاب أحيانا فى الوثائق المعبرة عنها، ولعل أشهرها وأقدمها على الإطلاق ما عرف فى تاريخ الحضارة الفرعونية القديمة بشكاوى فلاح مصر الفصيح التى نقلتها لنا برديات ذلك الزمن الغابر، ولم تخل أيضًا الحضارات الدينية التى قامت على أساس الكتب المنزلة من إشارات مهمة دالة وأحكام وتشريعات تأسيسية تشير إلى وجود الظاهرة التى تبدو من وجهة نظرنا موغلة فى العراقة والقدم، وإن كانت قد اتخذت أشكالا مختلفة، وشهدت إطلاق تسميات متنوعة عليها، كما أن الحضارة المعاصرة السائدة والتى

شهدت اتساعا غير مسبوق فى تعبيرات و إفصاح الظاهرة عن ذاتها، سواء اتخذت هذه التعبيرات صوراً سلمية أو عنيفة تمثلت فى مظاهرات، وانتفاضات ، وهبات، وثورات، ومشاركة سياسية، وتصويت فى انتخابات. . . . إلخ، ولعل آخر مظاهرها الواضحة والتى نشاهدها على مستوى الرأى العام العالمى تلك الحركات المتنامية المعارضة لمؤتمرات وتجليات ظاهرة العولمة كما سنرى فى الفصل الأخير من هذا الكتاب، وعلى الجانب العلمى والتأصيلى شهدت دراسات الرأى العام خاصة فى الخبرة الغربية اهتمامًا كبيراً سواء فى الكتابات التأصيلية المعبرة عن الخبرة القارية الأوروبية الفرنسية منها أو الألمانية، كما شهدت نقلة نوعية من الكتابات المعبرة عن الخبرة الأنجلو سكسونية خاصة الدراسات الأمريكية منذ السلوكية وما بعدها، والحداثة، وما بعد الحداثة حتى اليوم والتى أعطت دفعة قوية لدراسات الحياة السياسية والرأى العام، وقد جاءت معظم دراسات الرأى العام فى المنطقة العربية امتداداً لتلك التقاليد والمنهجيات التى أرستها المدرسة الأمريكية، وقد طغت على تناول هذه الكتابات والدراسات العربية - خاصة فى الآونة الأخيرة - لظاهرة الرأى العام المنطقين الإعلامى والاتصالى - وعلى أهميتهما فى إبراز بعض جوانب الظاهرة والتأكيد عليها؛ إلا أنه يبقى أن ظاهرة الرأى العام - من وجهة نظرنا تعبير عن ظاهرة وحقيقة سياسية - ومن ثم فإن دراسة هذه الظاهرة، والكشف عن جوهر ومكنون أبعادها ينبغى أن يكون عبر رؤية ومنطق سياسى بالأساس، ومن خلال الخطوات والأدوات التى تفرضها المنهجية العلمية فى البحوث والدراسات السياسية ؛ يتحقق هذا الأمر فى رأينا من خلال دراسة علاقة ظاهرتى السلطة السياسية والرأى العام، وتحليل تجليات هذه العلاقة فى الأفعال والممارسات المتعلقة بأحداث وديناميات الحياة السياسية، ولما كان الكتاب يتوجه بالأساس للقارىء المصرى والعربى فقد حاولت أن تأتى النماذج التطبيقية من واقع الحياة السياسية المصرية؛ ليكون أقرب إلى الإفادة. . .

وقد حاولت عند إعداد هذا الكتاب ماوسعتنى المحاولة بذل الجهد واستنفاد الطاقة فى الاستفادة من الدراسات والكتابات الجادة السابقة فى موضوعه واستيعابها فى بنيته، وكما يأتى الكتاب أيضا حصيلة أمرين: **أولهما**: اهتمام علمى سابق بدراسة الظاهرة منذ أن كانت موضوع أطروحتى للدكتوراه منذ سنوات خلت، وكما شغلت جانبًا مهمًا من عملى البحثى ونشاطى التدريسى فى المستوى الجامعى الأول أو الدراسات العليا سواء فى جامعة القاهرة، أو جامعة لندن، وقد وفر لى ذلك مادة علمية حول الموضوع استفدت منها فى

وضع الكتاب، ولكننى راعيت فى ذلك الهدف منه وطبيعة جمهور القراء المخاطبين به أساسا، فكان الهدف أن يأتى الكتاب يسير التناول سهل الفهم ؛ ولذلك حرصت على الجمع بين التنظير لأبعاد الظاهرة من غير مبالغة فى التجريد والتأصيل، والتطبيق من غير إسراف فى ضرب الأمثلة وإيراد النماذج إلا بالقدر الذى يوضح أبعاد التنظير وجوانبه . .

وقد حرصت أثناء وضع هذا الكتاب أن أتأسى بقول الإمام أبى حامد الغزالى ـ رحمه الله ـ بصدد التأليف الجديد : «لقد صنف الناس فى هذه المعانى كتبًا، ولكن هذا المُؤلَف يحاول تحقيق أمور خمسة . **الأول** : حل ما عقدوه وكشف ما أجملوه، و**الثانى** : ترتيب ما بدأوه ونظم مافرقوه، و**الثالث** : إيجاز ما طولوه، وضبط ما قرروه، و**الرابع** : حذف ما كرروه، وإثبات ماحرروه، و**الخامس** : تحقيق أمور استعصت على الأذهان» .

ونتيجة لذلك جاء هذا الكتاب على النحو الذى بين أيديكم يضم بين دفتيه تسعة فصول توضح التالى : يدور **الفصل الأول** : التعريف بالرأى العام كظاهرة سياسية، وفى الفصل **الثانى** : تأسيس السلطة الحاكمة على الرأى العام أو »سلطة الرأى العام»، وفى الفصل **الثالث** : السلطة السياسية الحاكمة والرأى العام : دلالات الخبرة المصرية، وفى الفصل **الرابع** : السلطة السياسية والهيمنة على الرأى العام عبر منطق الرقابة، وفى الفصل **الخامس** : نستعرض نماذج لتحليل موضع الرقابة فى العلاقة بين السلطة السياسية والرأى العام، وفى الفصل **السادس** : السلطة السياسية وصناعة الرأى العام عبر منطق الدعاية، وفى الفصل **السابع** : صناعة الرأى العام عبر منطق الدعاية فى العملية الانتخابية المصرية، وفى الفصل **الثامن** : العملية الانتخابية : إطار تحليلى لفعالية الرأى العام المحلى المصرى، وفى الفصل **التاسع** : التطورات الحديثة فى دراسة ظاهرة الرأى العام سواء من ناحية المنهجية أو موضوعات الدراسة .

ويمكن القول إن هذا الكتاب حاول أن يقيم نوعًا من الحوار بين الجوانب التنظيرية التجريدية للظاهرة والموضوع والجوانب التطبيقية العملية بحيث يسهل الفهم وتعم الفائدة .

وانطلاقا من القول المأثور : لايشكر الله من لا يشكر الناس أجدنى معترفا بالفضل للأساتذة الدكاترة : **حسن نافعة** الذى دفعنى لإتمام هذا الكتاب، و**كمال المنوفى** الذى أخلص النصح العلمى لى فى الكثير من جوانبه، وللعلامة المؤرخ الكبير المستشار **طارق البشرى** الذى استفدت من علمه الغزير أعوامًا مديدة كما شرف الكتاب وصاحبه بتقدمته

له، وللدكاترة: **هدى ميتكيس، عبد الغفار رشاد، ونادية أبوغازى**، الذين أفادتنى ملاحظاتهم القيمة فى خروج الكتاب بصورته الحالية، ولصديقى العزيز المستشار **معتز خليل** بوزارة الخارجية المصرية الذى استفدت من نقاشى معه كثيرًا حول الموضوع، ولا أنسى من ناقشت معهم بعض جوانب الكتاب أثناء وجودى فى جامعة لندن الدكاترة **Charles Tripp,& Alson Otha** وكذلك إلى الأستاذ **نور الدين الميلادى** بجامعة وستمنستر بلندن.

و الشكر الخاص أيضًا لزوجتى الفاضلة وأسرتى الصغيرة والكبيرة الذين تحملوا أعباء تقصيرى الدائم تجاههم أثناء إعداد هذا الكتاب.

وأخيرًا يحدونى الأمل أن يجد طلاب العلوم السياسية، والدراسات الإعلامية والاتصالية فى هذا الكتاب بعض ما يفيدهم، ويعينهم على توجيه دراساتهم الوجهة العلمية السديدة. .

أجدنى فى النهاية أؤكد على قول العماد الأصفهانى: « إنى رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابًا من يومه إلا قال فى غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر».

والله من وراء القصد وهو يهدى السبيل

حامد عبدالماجد

القاهرة ـ ٢٠٠٢